

ندوة:

" ديناميات إستقلالية القضاء "

بيت المستقبل، في ١٢ أيلول ٢٠١٨

أمين الجميل

القضاء أساس الملك والمُلك والسلم الأهلي والحوكمة الرشيدة الخ...

القضاء هو البداية!

إذاً يقتضي إجراء مقارنة مقارنة علمية وموضوعية لمسألة القضاء واستقلاليتيه.

فلنعترف أولاً بوجود قضاة مستقلين وليس قضاء مستقل. غالباً ما يختلط علينا بفعل الممارسة ان السلطة القضائية هي سلطة ملحقة بالسلطة التنفيذية، اي سلطة تابعة، في حين انها دستورياً سلطة مستقلة بين السلطات الثلاث، حتى لا تراتبية هنا لان لكل سلطة دورها وصلاحياتها. من هنا الدعوة من أجل وضع الاطار الصحيح لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة. إن قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكن من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلاحياتها عبر تحقيق اربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها: تحديث القضاء ومكننة أعماله واطلاقه كسلطة تشكل ضماناً للحق وضمانة للمتقاضين وممانعة للفساد، وكاشفة عن الشفافية، وحافضة لهيبة الدولة وسيادتها:

المسار الاول انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالكامل من قبل الجسم القضائي وفق نظام خاص، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عينته، وضمان تحول القضاء من وظيفة ادارية الى سلطة مستقلة، كما وضمان تشكيلات قضائية

تراعي الكفاءة والانتاجية والسلوك وليس المحسوبية، تعتمد على مناقلات يجريها مجلس القضاء بثقافة مؤسسية دونما حاجة الى مراسيم سياسية.

المسار الثاني ان يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص.

المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية

المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي، احقاقاً للحق وصوناً لحقوق المتقاضين ودفعاً الى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة.

وإنفاذاً للمادة ٤٤ من قانون القضاء العدلي والمادة ٢٠ من الدستور والفقرة "هاء" من مقدمة الدستور التي تنص على استقلالية القضاء، تحضرنى هنا العريضة التي وقعها ٣٥٢ قاضياً والتي تتمسك باستقلالية القضاء ومنع تحويله الى جهاز أمني يحمي السلطة السياسية من المعارضة الشعبية والحراك المدني.

لن استرسل اكثر في المعاينة والمقاربة، اختتم بجملة مفيدة

ارفعوا يد السياسة عن القضاء